

التكامل المالي والنقدي لدول مجلس التعاون الخليجي

التجربة والآفاق

الدكتور: كاملي محمد

الدكتور: صحراوي بن شيحة

الأستاذة: سحيمي فايزة

أستاذ محاضر قسم "ب"

أستاذ محاضر قسم "أ"

أستاذة مساعدة قسم "أ"

عضو مخبر إدارة الابتكار والتسويق MIM

عضو مخبر إدارة الابتكار والتسويق MIM

عضو مخبر إدارة الابتكار والتسويق MIM

جامعة سيدي بلعباس

جامعة سيدي بلعباس

جامعة سيدي بلعباس

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم نتائج تجربة التكامل المالي لدول مجلس التعاون الخليجي الست: العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان، الكويت، قطر والبحرين والذي يهدف إلى التكامل النقدي ومنه إلى إقامة منطقة نقدية. ولتحقيق هذا الهدف قمنا بإعطاء مفهوم للتكامل المالي والتكامل النقدي وكذلك قمنا بتحليل نتائج الانفتاح الاقتصادي والتكامل المالي، وذلك باستعمال طرق واختبارات إحصائية وكذلك الاستعانة ببعض المنحنيات البيانية.

الكلمات المفتاحية: التكامل النقدي، التكامل المالي، المنطقة النقدية.

Abstract:

This work aims to analyze the results of GCC financial integration experience which aimed to reach an optimum currency area. To do so, we presented at first the abstract executive of the monetary integration and the financial integration, also we made an analysis for the results of the economic opening and the financial integration.

Keywords: the monetary integration, the financial integration, the monetary area.

مقدمة:

يعرف التكامل بأنه الشيء المترابط فيما بينه، وكل وحدة فيه هي جزء من السلسلة الكلية، والتكامل النقدي يأتي بعد استكمال كل أشكال التكامل الاقتصادي وهو يمثل بذلك المرحلة الأخيرة من مراحل التكامل الكلي.

وقد استخدم هذا اللفظ عدة مرات في بعض الاتفاقيات الدولية وفي العديد من المشاريع، التي أعلنت عليها الدول من جراء اتفاقيات إقليمية، لكن عبرت عنه بألفاظ مختلفة، كالتعاون النقدي، تنسيق السياسة النقدية، تنسيق السياسة المالية... الخ، أما في الوقت الحاضر أصبحت دراسة التكامل الاقتصادي والتكامل النقدي والمالي من أولى اهتمامات الباحثين. فحدثة وأهمية الموضوع سمحت للباحثين بالتطلع وراء تحديد مفهوم التكامل النقدي والمالي وأشكاله وآلياته وآثاره المترتبة على الدول الأعضاء في نطاق الاتحاد. وإذا كان هناك اتفاق حول أهمية التكامل النقدي والمالي، فهناك اختلاف حول طبيعة الخطوات التي تتخذ لتحقيق مثل هذا التكامل. ومن الواضح أن أقصى درجات التكامل النقدي هي توحيد كل العملات للدول الأعضاء وإنشاء عملة واحدة مشتركة، وهذه الدرجة العالية من التكامل تتطلب أن يكون هناك بنك مركزي واحد لكل المنطقة التي تتكون منها الدول الأعضاء، وأن تكون هناك سلطة نقدية واحدة تقوم بتحديد وتسطير السياسات والتوجهات النقدية العامة في كل البلدان الأعضاء. وهدف بحثنا هو محاولة لتقييم تجربة التكامل المالي والنقدي لدول الخليج العربية من خلال الإشكالية الآتية:

– كيف يؤثر التكامل المالي والنقدي لدول مجلس التعاون الخليجي على الاتحاد النقدي لهذه الدول؟
وبصيغة أخرى يمكن طرح السؤال الآتي:

– كيف يمكن تقييم تجربة التكامل المالي والنقدي لدول المجلس؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة ثلاثة فرضيات علمية أساسية:

– الفرضية الأولى: يوجد تأثير اجابي للتكامل المالي والنقدي لدول مجلس التعاون الخليجي على الاتحاد النقدي لهذه الدول.

– الفرضية الثانية: يتأثر الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي سلبا من خلال

عملية التكامل المالي والنقدي لهذه الدول.

– الفرضية الثالثة: نظرا لخصوصية كل بلد الاقتصادية فإن الأثر الإيجابي للتكامل المالي والنقدي لدول مجلس التعاون الخليجي المتوقع على الاتحاد النقدي ستكون نسبته ضعيفة.

ومن أجل التأكد من صحة إحدى الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى أربع محاور رئيسية، حيث تطرقنا في المحور الأول إلى الدراسات السابقة، أما المحور الثاني خصصناه إلى مفهوم التكامل المالي، ثم تطرقنا إلى مفهوم التكامل النقدي من خلال المحور الثالث، أما المحور الرابع والأخير فهو يتضمن تقييم تجربة التكامل المالي والنقدي.

أولاً: الدراسات السابقة.

هناك دراسات سابقة عديدة تطرقت إما إلى الجانب النظري أو التطبيقي لإسقاط نظرية المنطقة النقدية المثالية على دول مجلس التعاون الخليجي. إن الاختلاف في هذه الأبحاث كان من حيث المنهجية أو الفترة الزمنية قيد الدراسة، وقد تباينت النتائج من حيث التحليل سواء كانت نظرية أو تطبيقية، ومن بين هذه الدراسات سنتطرق لبعض منها فقط نظرا لتعددتها وكثرتها:

أ – Estéban Jadresic 2002:

في دراسة تحت عنوان: "on a common currency for the GCC countries"

قام الباحث بتقييم الاستبدال النهائي لعملات دول مجلس التعاون الخليجي بعملة نقدية موحدة بحيث توصلت دراسته إلى أن الدخول في اتحاد العملة بإمكانه أن يساهم في رفع الفعالية الاقتصادية بالمنطقة، تعميق التكامل المالي والنقدي الإقليمي ويساعد على تنمية الاقتصاد اللانفطي.

ب – George. T .Abed, S. Nuri Erbas and Behrouz Guerami 2003 :

الدراسة تحت عنوان:

"The GCC monetary union: some considerations for exchange rate regime "

تقارن هذه الدراسة بين الدولار وسوق الأورو-الدولار كسلة عملات لدول مجلس التعاون للعملة الموحدة،

خلصت النتيجة إلى أن السلة لا ينبغي أن تكون معتمدة فقط على الدولار بحيث يجب التنويع في سلة العملات مثل ربط العملة الموحدة لدول الخليج بالأورو-دولار مما يعطي الاستقرار في التوازن المالي، ويؤدي إلى سياسة سعر صرف أكثر مرونة.

ج - **Bassem Kamar and Samy Ben Naceur 2007**: في دراسة صادرة بعنوان:

GCC monetary union and the degree of macroeconomic policy coordination

اعتمادا على طريقة سعر الصرف التوازني السلوكي كإطار نظري وبتطبيق نموذج المتوسط المجمع *pooled mean group*، قام الباحثان بدراسة تشابه أثر مجموعة من المؤشرات الاقتصادية على سعر الصرف الحقيقي لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، وقد توصلا إلى وجود تنسيق واضح بين السياسة النقدية، المالية، الاستهلاك الحكومي والانفتاح الاقتصادي بين الدول الأعضاء.

ثانيا: مفهوم التكامل المالي.

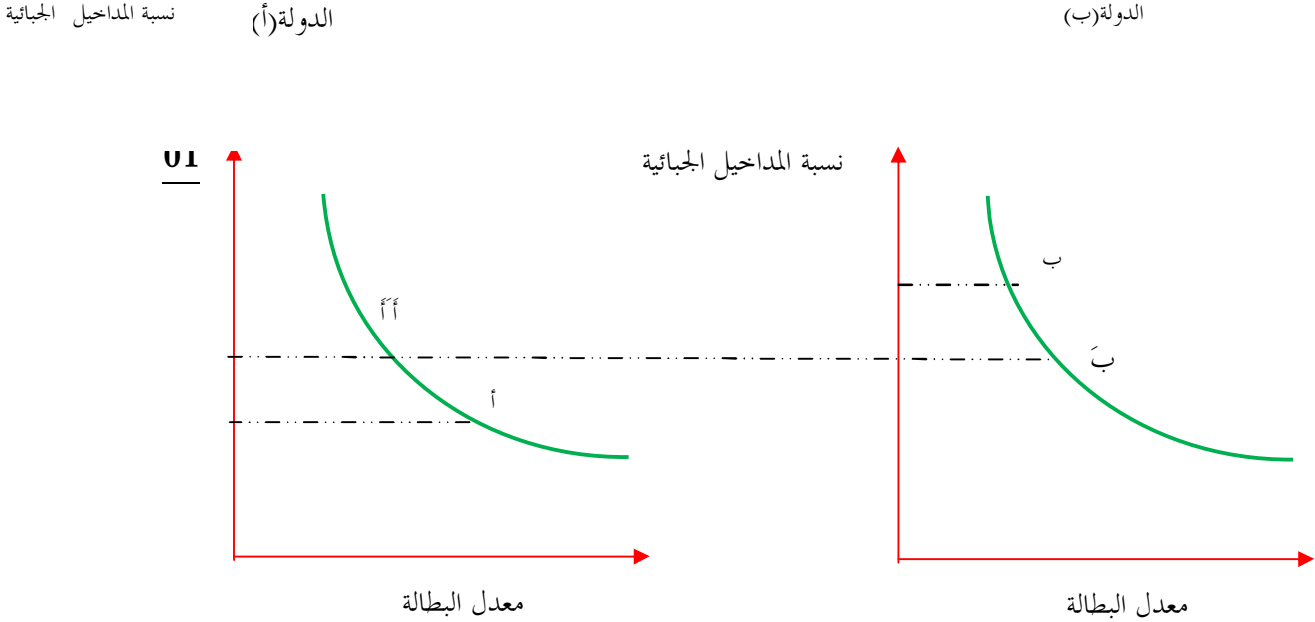
يرى انغرام INGRAM في تحليله سنة 1969 بأن الإندماج المالي الذي يفتح السوق المالية بكل حرية بالنسبة لكل الدول الأعضاء، هو الآلية المثلى لتحقيق التوازن، بحيث أن الاختلالات يمكنها أن تمتص (تحتلك) بواسطة التدفقات لرؤوس الأموال على شكل قروض أو مساعدات من الدول التي حققت فائض إلى البلدان التي أصابها إختلال في ميزانها التجاري.

إن انتقال رؤوس الأموال بسهولة بين البلدان الأعضاء من شأنه أيضا أن يحقق توازن مالي حتى في ظل تغيرات معدلات الفائدة، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه في ظل سياسة أسعار الصرف والتي دائما تنتهجها مختلف الدول.

أما هاري جونسون H.JOHNSON فيقترح الاندماج الجبائي كمييار للتكامل المالي والنقدي ومنه ايضا كمييار للمنطقة النقدية المثالية. ويتمثل الاندماج الجبائي في وجود آلية

"la présence d'un mécanisme" لتحقيق الاستقرار في الاختلالات الموجودة بين البلدان الأعضاء. حيث يتم تحويل الميزانية للدول الوطنية إلى الميزانية المركزية لكل الدول "Budget fédéral" ثم يتم توجيهها وفقا لدراسة محاسبية محكمة عبر مناطق الاتحاد.

ويمكن توضيح التوازن في الاندماج الجبائي من خلال المنحنى البياني الآتي:



شكل من إعداد الباحثين

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن التوازن في الدولة (ب) يقع عند النقطة "ب" والتوازن في الدولة (أ) يقع عند النقطة "أ" وتفسير ذلك أن الطلب العام يزداد في الدولة (ب) مما يزيد من نشاطها الاقتصادي، الأمر الذي ينتج عنه زيادة في الموارد الجبائية لهذه الدولة، والذي تؤديه لفائدة الميزانية المركزية (الفدرالية)، بينما المصاريف الاجتماعية تقلص نتيجة لتقلص المستوى العام للبطالة.

أما في الجهة المقابلة وعلى عكس ذلك، فإن الدولة (أ) تعاني من مشكلة انخفاض في نسبة النمو، الأمر الذي يؤدي إلى تدني المداخيل الجبائية وارتفاع المستوى العام للبطالة. المساهمة الجبائية للدولة (أ) في الميزانية المركزية جد ضئيلة، بينما المصاريف الاجتماعية مرتفعة نوعاً ما نتيجة لارتفاع البطالة.

يتوقع من الاتحاد النقدي بين الدولة (أ) والدولة (ب) أن يصحح الاختلال الموجود على اعتبار أن كل من الدولتين (أ) و (ب) هي جزء لا يتجزأ من المنطقة النقدية، بحيث يتم توجيه الميزانية نحو القطاعات المتضررة، ونتيجة لان هذه القطاعات موجودة في الدولة (أ)، فإن السلطة المركزية تخصص ميزانية معتبرة لامتصاص

الاحتلال. ووفقا لهذه القاعدة يتم التوازن عند الخط المستقيم الذي يربط الدولة (أ) والدولة (ب) عند النقطتين "أ" و"ب". ويذهب هاري جونسون H.JOHNSON في تحليله إلى أن الاندماج الجبائي من شأنه أن يخلق صمود في وجه الصدمات غير المتماثلة (ارتفاع أسعار المواد الأولية، ارتفاع نسبة البطالة...)، كما أنه يشترط في تحديد مفهوم الاندماج الجبائي وجود سلطة فدرالية مركزية. إلا أن إنشاء عملة موحدة تتطلب إنشاء هيئة أو مؤسسة تختص بتحويلات الميزانية عبر كامل الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي ومعنى ذلك وجود سلطة مركزية تقوم بهذا الأمر إلى جانب إلغاء ميزانيات الدول الوطنية وهذا الرأي كان محل انتقاد من طرف بعض الاقتصاديين ومن بينهم دوغرو "PAUL DEGRAUWE" لقد وجه هذا الانتقاد على اعتبار أن هذه التحويلات ليس بإمكانها أن تصمد في وجه الصدمات عبر كافة جهات الاتحاد النقدي، مع عدم إمكانية لجوء السلطات إلى السياسات النقدية كتخفيض العملة. وهذا ما ينتج عنه عدم توازن بين بلدان منطقة التكامل.

ثالثا: مفهوم التكامل النقدي.

إن التكامل النقدي هو من أرقى وأحدث أشكال وصور التكاملات في العصر الحديث وقد تطرق إلى مفهومه العديد من المفكرين والباحثين من أمثال: روبر ماندل، بيلا بيلاسا، ماكلوب... الخ، فكل واحد منهم يرى برأيه مفهوم التكامل النقدي لكن أساس التفاهم كان باديا في نقطتين جوهريتين وهما أن جوهر التكامل النقدي هو الوصول إلى إتحاد نقدي ومنه إلى إنشاء عملة موحدة، والنقطة الثانية هو أن التكامل النقدي يأتي في الدرجة الأخيرة من التكامل الإقتصادي، ومن أجل الإلمام بمفهوم التكامل النقدي نتطرق إلى بعض العناصر على سبيل التوضيح هي:

- التكامل النقدي الكامل والذي يكون بين مجموعة من الدول الأعضاء تنفق على إنشاء عملة موحدة في مكان العملات الوطنية.

- التكامل النقدي الجزئي فهو لا يصل إلى إنشاء عملة موحدة ولكن يمكن أن يكون قبل ذلك أو يكون عبر مراحل تسبق إنشاء العملة الموحدة كإنشاء اتحاد للمدفوعات بين الدول الأعضاء أو تجميع الاحتياطي لدى البلدان التي تريد الإنضمام إلى الإتحاد النقدي... الخ.

- أن هدف التكامل النقدي هو تسهيل عملية المبادلات التجارية فبعد التوحيد النقدي تتم المبادلات وفق عملة

موحدة وهذا ما يسهل دخول السلع والخدمات وعناصر الإنتاج.

- أن التكامل النقدي يقضي على كل أشكال مخاطر أسعار الصرف.

- يوجد ارتباط وثيق بين التكامل الإقتصادي والتكامل النقدي. بحيث بعد تكامل الأسواق فإن التكامل النقدي يسهل عملية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج من وإلى الأسواق المتكاملة.

أ: تعريف التكامل النقدي

يعرف الإقتصادي الشهير فريتز ماكلوب Fritz Machlup التكامل النقدي على أنه: مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إنشاء عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء. وحسب هذا التعريف يتبين لنا بأن F. Machlup يعتبر التكامل النقدي من أهم عناصر التكامل الكلي، حيث أن جوهر التكامل النقدي هو اتخاذ الإجراءات التي تسهل المدفوعات الأجنبية، إذ أن التكامل الكامل لا يتحقق فقط من جراء حرية التجارة وحرية تحويل رؤوس الأموال وحرية التنقل والمهجرة. وفي تعريف آخر للتكامل الكامل يقول F. Machlup: إن فكرة التكامل الكامل تنطوي على الاستفادة الحقيقية من كل الفرص المتاحة من جراء التقسيم العادل للعمل. يرى ماكلوب أن حرية انتقال عوامل الإنتاج والتجارة هي ضرورة لعملية التكامل النقدي ولكن ليست شرطا كافيا، بحيث يستدعي ذلك إقامة مؤسسات والتنسيق بين السياسات المختلفة.

فالتكامل النقدي هو من أهم الإجراءات التي تؤسس عملية تسهيل حرية التجارة وانتقال رؤوس الأموال والمهجرة. هذه السهولة في الحرية للإنتقال تؤدي إلى تفاعلات جديدة وحركة كبيرة بين جميع النشاطات الإقتصادية، هذا ما يكون أو ما ينتج عند الترابط والتماسك بين هذه الأنشطة الإقتصادية. هذا الترابط والتماسك هو جوهر التكامل الإقتصادي العام. والتكامل النقدي هو مكمل للتكامل الإقتصادي وأنه من أجل تسهيل المدفوعات الدولية يستلزم إنشاء عملة مشتركة بدلا من العملات الوطنية أو إنشاء نظام سعر الصرف الثابت بين جميع الدول الأعضاء.

من خلال ما سبق نستنتج أن التكامل النقدي يستوجب بعض الملاحظات نوجزها كالآتي:

- أن التكامل النقدي يستدعي تنسيق السياسات المالية، وبالتالي يوجب فرض سلطة واحدة وتمثل في إنشاء بنك

مركزي موحد يمثل جميع الدول الأعضاء في إدارة وتوحيد السياسة النقدية العامة للإتحاد.

- أن التكامل النقدي يذيب كافة أشكال القيود على تحويل العملات وبذلك ينهي الرقابة على الصرف داخل دول الإتحاد.

- أن التكامل النقدي يقضي على مخاطر أسعار الصرف بحيث بعد توحيد العملة تزول هذه المخاطر بشكل نهائي.

في حالة إيجاد عملة موحدة مشتركة، وإقامة سلطة نقدية مركزية عليا على مستوى الإتحاد، وبعد توحيد وتثبيت أسعار الصرف العملات الوطنية وتنسيق السياسات النقدية والمالية، فإن كل هذا يمثل تكاملا نقديا واسعا ووثيقا وحقيقيا، يربو حتى يكون اتحادا نقديا حين يتوج عملية تدريجية من التكامل الإقتصادي الكامل في ظل حرية انتقال عناصر الإنتاج والسلع والخدمات والنقود.

رابعا: تقييم تجربة التكامل المالي والنقدي.

تعد دول مجلس التعاون الخليجي نموذج للتكتلات العالمية والعربية. بالرغم من عدم بلوغ منطقة الاتحاد النقدي الفعلي إلا أن الأشواط التي مر بها الاتحاد هي بمثابة نقاط ايجابية تحسب له. إن إنشاء عملة موحدة معناه التنازل عن السيادة النقدية والذي يعني التنازل عن الاستقلالية النقدية والمالية. إن إقامة وحدة نقدية كاملة بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي هي غاية بالغة الصعوبة في ظل اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية لدول المجلس.

أ : درجة الانفتاح الاقتصادي.

تتلخص درجة الانفتاح في الرأي الذي جاء به ماكينون Ronald MACKINNON حيث يعتبر التجارة البينية إذا كانت مفتوحة بكل حرية هي الأساس ومعيار المنطقة النقدية المثالية ، وفيما يلي ووفقا إلى الجدول الإحصائي الآتي (01) سنرى التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي سواء كانت صادرات أو واردات من سنة 1981 لغاية سنة 2004.

التجارة البينية لدول المجلس (الصادرات) الوحدة مليون دولار

1985	1984	1983	1982	1981	السنة
3231.4	2962.9	3093.7	3908	4621.3	القيمة
	1989	1988	1987	1986	السنة
	3991.8	3229.7	3022.2	2646.8	القيمة
1994	1993	1992	1991	1990	السنة
5343.4	6210.6	5557.1	4928.6	4834.5	القيمة
1999	1998	1997	1996	1995	السنة
7982.2	6603.5	8110.6	7553	6255	القيمة
2004	2003	2002	2001	2000	السنة
11934.9	9649.9	7734.4	6394.7	7776.9	القيمة

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات، صندوق النقد الدولي، 2005.

التجارة البينية لدول المجلس (الواردات) الوحدة ملايين الدولارات

1985	1984	1983	1982	1981	السنة
3238.7	2962.9	3093.7	3908	4621.3	القيمة
	1989	1988	1987	1986	السنة
	2634.6	2265.9	3008.6	2598.4	القيمة
1994	1993	1992	1991	1990	السنة
4036.7	3891.7	3478.8	3735.6	2703.8	القيمة

التكامل المالي والنقدي لدول مجلس التعاون الخليجي التجربة والآفاق

السنة	1995	1996	1997	1998	1999
القيمة	4457.2	4709.9	5158.5	5612	5531.7
السنة	2000	2001	2002	2003	2004
القيمة	5700.7	6351.6	7402.7	8025.6	11760

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات، صندوق النقد الدولي 2005

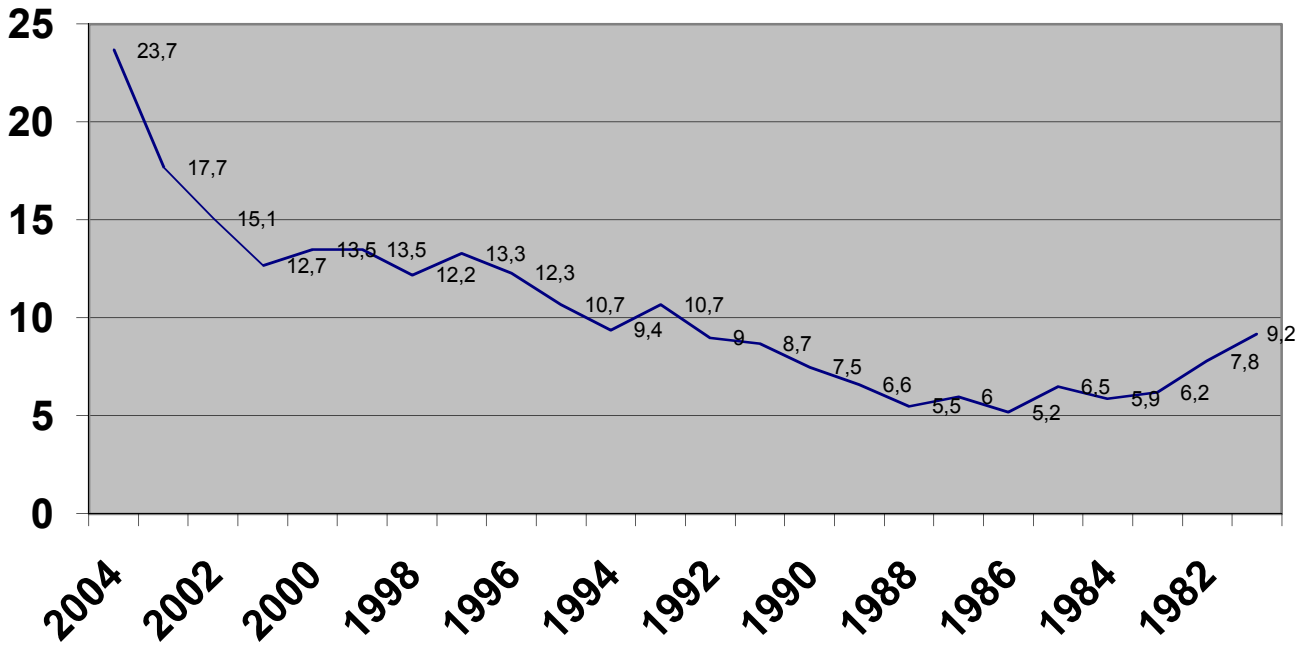
وبعد جمع الصادرات مع الواردات نحصل على الجدول الإحصائي (02) التالي:

السنة	1981	1982	1983	1984	1985
القيمة	9242.6	7816.0	6187.4	5925.8	6470.1
السنة	1986	1987	1988	1989	
القيمة	5245.2	6041.8	5495.6	6626.4	
السنة	1990	1991	1992	1993	1994
القيمة	7538.3	8664.27	9035.9	10102.3	9380.1
السنة	1995	1996	1997	1998	1999
القيمة	10712.2	12262.9	13269.1	12214.8	13513.1
السنة	2000	2001	2002	2003	2004
القيمة	13477.6	12746.3	15137.1	17675.5	23694.9

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات، صندوق النقد الدولي 2005

ويمكن توضيح التجارة البينية للواردات والصادرات من خلال المنحنى البياني الآتي:

شكل رقم 02

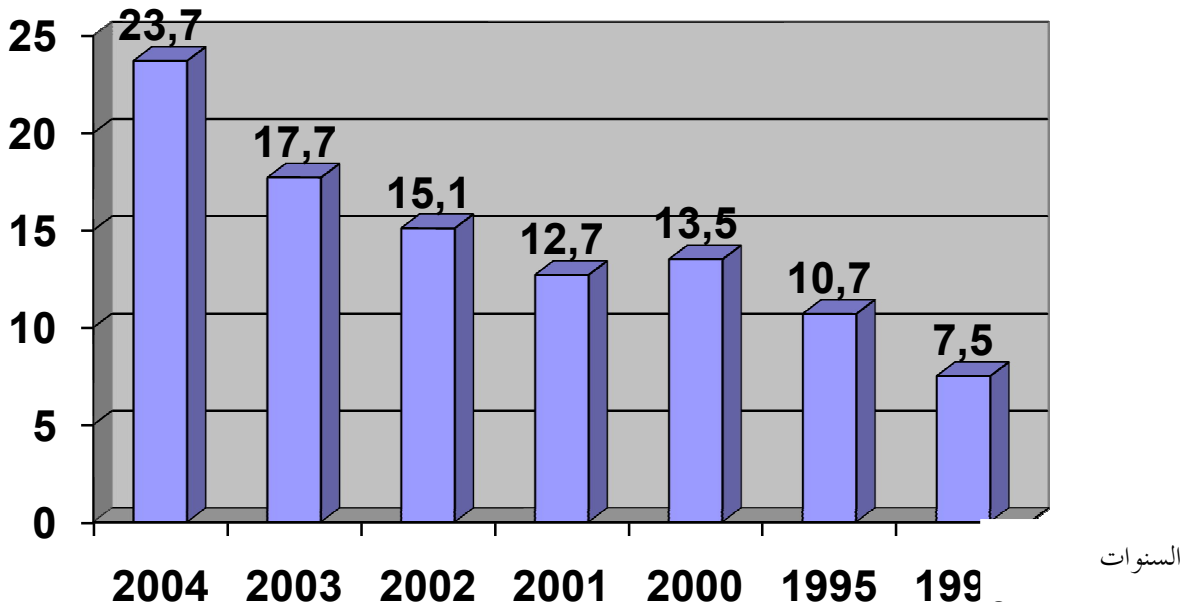


شكل من إعداد الباحثين

كما انه أيضا يمكن توضيح ذلك بواسطة المدرج التكراري الآتي:

مليار دولار

شكل رقم 03



شكل من إعداد الباحثين

من خلال ما تقدم يتبين بأن الانفتاح الاقتصادي هو في تزايد مستمر خاصة بعد تطبيق قواعد السوق الخليجية المشتركة والتي كانت بدايتها مع مطلع سنة 2002، وقد نصت عليها الاتفاقية الاقتصادية التي وقعت في مسقط بتاريخ 31 ديسمبر 2001.

إن اقتصاديات بلدان الخليج هي مفتوحة على بعضها البعض، وقد أزيلت كل العوائق من أجل ذلك، وبالتالي واستنادا إلى نظرية ماكينون MCKINNON فإن المنطقة النقدية لبلدان الخليج العربي بإمكانها تحقيق التكامل المالي والنقدي.

ب: التكامل المالي.

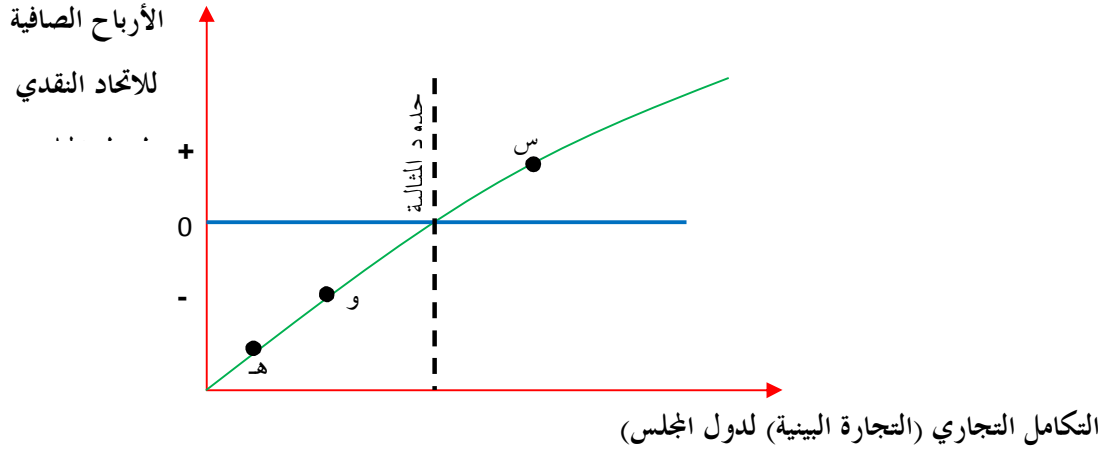
التكامل المالي هو إحدى الركائز الأساسية التي يؤسس عليها INGRAM نظريته حيث أن فتح السوق المالية بكل حرية من شأنه أن يحقق التوازن بالنسبة للاختلالات التي يمكن أن تحدث، وذلك على شكل قروض أو مساعدات من الدول التي حققت فائض. فبالنسبة إلى دول مجلس التعاون فقد نصت على ذلك الاتفاقية الاقتصادية، من خلال السماح بكل حرية لانتقال رؤوس الأموال ولتداول وشراء الأسهم ومزاولة جميع الأنشطة الاستثمارية الخدمائية على مستوى جميع الدول الأعضاء بالنسبة لكل مواطني الدول الستة الأعضاء في الاتحاد.

وتتميز دول المجلس بسيولة نقدية كبيرة ، هذا ما يجعل انسياب رؤوس الأموال بين الدول من جراء التحرير بشكل كبير الأمر الذي يسمح بالتوازن حتى في ظل تغير معدلات الفائدة إن دول مجلس التعاون الخليجي هي بلدان مصدرة للنفط ، وبالتالي وفي ظل ارتفاع أسعار هذه المادة فإنها كلها وبدون استثناء حققت فوائض في الميزانيات التجارية ، وبذلك فهي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كي تحقق التوازن. ومن هذا المنطلق فإن بلدان مجلس التعاون الخليجي لديها فائض كبير في موازينها التجارية وبالتالي بإمكانها تكوين منطقة تكامل مالي و نقدي حسب نظرية التكامل المالي.

ج: نظرية المعيار الداخلي لمناطق التكامل المالي والنقدي.

يعود أساس النظرية كما رأينا إلى فرانكل وروز FRANKEL and ROSE سنتي (1997 و 1998) وسنفترض من خلال هذه الدراسة صدور تكوين منطقة تكامل نقدي ومالي مثالية لدول مجلس التعاون الخليجي وسنوضح ذلك من خلال المنحنى البياني التالي:

شكل رقم 04



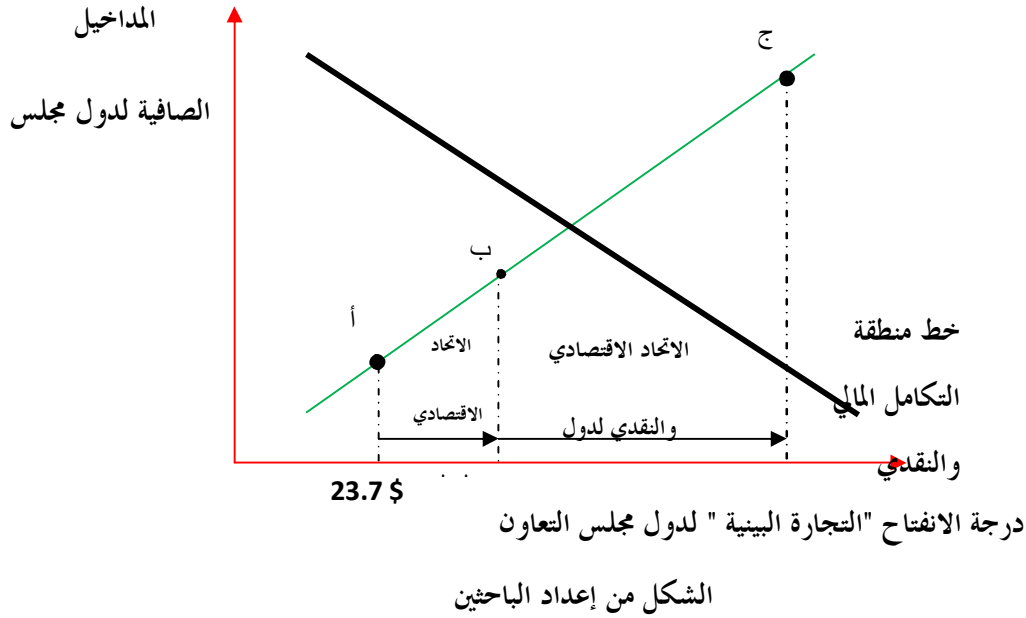
شكل من إعداد الباحثين

يوضح الرسم البياني أن الأرباح والعوائد الصافية لدول المجلس تكون جد منخفضة عند النقطة (هـ) وبعد إنشاء العملة الموحدة وتكوين الاتحاد النقدي تصبح العوائد عند النقطة (س) وذلك نتيجة لزيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء، وجوهر هذا الافتراض هو أن إنشاء العملة الموحدة لدول مجلس التعاون سيؤثر بصفة موجبة و يزيد من الترابط والتناسق بين اقتصاديات دول الخليج العربي المكونة للاتحاد النقدي.

ويمكن تفسير حدود المثالية من خلال فرضية الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي بواسطة المنحنى

البياني الآتي:

شكل رقم 05



المنحنى يوضح بأن التجارة البينية (واردات + صادرات) سنة 2004 كانت عند قيمة 23.7 مليار دولار، وبعد تكوين الاتحاد الاقتصادي بين دول مجلس التعاون تزداد التجارة البينية وتنتقل العوائد من النقطة (أ) إلى النقطة (ب) وبعد إنشاء العملة الخليجية الموحدة يزداد الترابط والتناسق بين اقتصاديات البلدان الأعضاء وتزداد التجارة البينية وعليه فإن الأرباح تنتقل من النقطة (ب) إلى النقطة (ج) أي فوق حدود خط المثالية.

وهذا ما يفسر إمكانية تكوين بلدان مجلس التعاون الخليجي لمنطقة تكامل مالي ونقدي مثالية، وترتكز فرضية المعيار الداخلي على الترابط والتناسق الذي سيكون داخل اقتصاديات ومداحيل الدول الأعضاء بعد تكوين الاتحاد النقدي.

الخاتمة

تمتاز نظرية التكامل المالي والنقدي بتعدد الدراسات والتحليل سواء كانت التقليدية أو الحديثة، وقد رأينا بعض التطبيقات النظرية على دول مجلس التعاون الخليجي والتي كلها أكدت وبينت بأن دول المجلس بإمكانها تكوين منطقة تكامل.

وتكمن جاذبية العملة الموحدة في كونها تعزز المصادقية النقدية والاستقرار

المالي وتزيد من الترابط والتكامل الاقتصادي، وهذا ما تصبوا إليه دول مجلس التعاون الخليجي.

من خلال التطبيقات لمختلف معايير التكامل المالي والنقدي على دول مجلس التعاون الخليجي نستنتج: أن السوق المالية لدول مجلس التعاون هي سوق مفتوحة وبالتالي فإن انتقال رؤوس الأموال، ومزاولة الأنشطة الاستثمارية والخدماتية بكل حرية بين كافة الدول الأعضاء من شأنه أن يحقق التوازن عبر كامل المنطقة. ونتيجة للتوازن الدائم في الموازين التجارية، فإن بلدان مجلس التعاون لا تحتاج إلى رؤوس أموال كمي تحقق ذلك بل هي بلدان مصدرة لرأس المال. ونظرا لامتيازها بفائض كبير في موازين مدفوعاتها فإنها تستطيع أن تحقق منطقة تكامل نقدي ومالي وفقا لنظرية التكامل المالي لانغرام، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى التي وضعت في بداية البحث.

من أجل إنشاء اتحاد نقدي يجب توفر الإرادة السياسية الصريحة والصارمة للتنازل عن السيادة النقدية، فعلى سبيل المثال وبالرغم من أن إيطاليا لم تحقق شرط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، وكذلك اليونان لم توافق معيار التضخم فقد تم إدماج الدولتان إلى الاتحاد النقدي الأوربي وهذا ما يعكس الإرادة السياسية الصلبة في إقامة الاتحاد. وعلى هذا الأساس يمكن أيضا أن نحدد محتوى الاتحادات والمناطق النقدية من خلال العوامل التاريخية والسياسية.

المراجع

1- المراجع باللغة العربية :

- 1- محمد لبيب شقير: التكامل النقدي العربي: المبررات، المشاكل-الوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981
- 2- عبد المنعم سيد علي: الوحدة النقدية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت، 1986.
- 3- محمد لبيب شقير: "الجوانب الأساسية في تحليل التكامل النقدي، مركز دراسات الوحدة العربية"، الطبعة الثانية، بيروت، 1983.
- 4- جون وليامسون: مفهوم وصور وأهداف التكامل النقدي، مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت، 1983.
- 5- محمد سيد عابد: التجارة الدولية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1999.
- 6- كامل بكري: الإقتصاد الدولي: "التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 7- عادل أحمد حشيش: العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000.
- 8- سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية 1994.
- 9- عبد المنعم السيد علي، الاتحاد النقدي الخليجي و العملة الخليجية المشتركة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- 10- عبد المنعم السيد علي : الوحدة النقدية العربية ، مرجع سابق ، ص .131.
- 11- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي : تقرير إخباري عن إنجازات دول المجلس -الاتحاد النقدي والعملة الموحدة - الرياض ،. 2007.
- 12- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي : الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، الرياض، 2002.

- 13- صندوق النقد الدولي : الكتاب السنوي للإحصاءات ، 2005.
- 14- الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي : الإحصاءات الاقتصادية ، مكتبة الأمانة ، الرياض ، 2004 .
- 15- صندوق النقد الدولي : Andrew BERG , Eduardo BORENSETTEIN and Padlo MAURO
 خيارات النظام النقدي بالنسبة لأمريكا اللاتينية ، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر 2003 .

2- المراجع باللغة الاجنبية

- 1- James INGRAM : comment the optimum currency problem, in, R.MUNDELL and A. SWOBODA (eds), monetary problems of the international economy, chicago, university of chicago press, 1969.
- 2- Harry JOHNSON : further essays in monetary economics, in, Peter KENEN : the theory of optimum currency areas: an erectic view, in, R.MUNDELL and A. SWOBODA (eds), monetary problems of the international economy, chicago, university of chicago press, 1973.
- 3- Harry JOHNSON : the case for flexible exchange rates, 1969, in, further essays in monetary economics, allen and unwinn, minchester, 1972.
- 4 Paul DEGRAUWE : the economics of monetary integration , oxford second edition , oxford university press , 1994.
- 5-Fritz Machlup : a history of thought on economic integration , Macmillon, London, 1977.
- 6- Philippe paquet : Finances internationales : risque et gestion des actifs financiers , Armand Colin, Paris, 1993.
- 7- Jaques Paveau et François Duphil : Exporter, Foucher, 18^{ème} édition, Paris, 2003.
- 8- Bernard GUILLOCHON et Annie KAWECKI, Economie internationale : Commerce et macroéconomie , DUNOD, 4^{ème} édition, Paris, 2003.
- 9- Christian DEBOISSIEU : principes de politique économique, economica, paris, 1980.
- 10- André DUMAS : l'économie mondiale. Commerce.monnaie.finance, deboeck , paris, 2004.
- 11- Robert A.MUNDELL : a theory of optimum currency areas, american economic review, vol.51 ,N^o 03, september 1961.
- 12- Ronald Ian MCKINNON : optimum currency areas, american economic review, vol.53 , N^o 04, september 1963.
- 13- Peter KENEN : the theory of optimum currency areas: an erectic view, in, R.MUNDELL and A. SWOBODA (eds), monetary problems of the international economy, chicago, university of chicago press, 1969.
- 14- Jeffery.FRANKEL & Andrew.ROSE: the endogeneity of the optimum currency area criteria , the economic journal, vol 108, 1998.
- 14- Jeffery.FRANKEL & Andrew.ROSE : is UME more justifiable ex post than ex ante ?, european economic review, vol 41, 1997.